

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في
مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية


الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
الدورة السادسة

مدين، كولومبيا، ١٨-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التقييمات العالقة: التقييم المواضيعي للاستخدام المستدام لأنواع
البرية؛ التقييم المنهجي المتعلق بالمفاهيم المتنوعة للقيم المتعددة
للطبيعة ومنافعها؛ التقييم المواضيعي لأنواع الغريبة الغازية

معلومات عن تحديد نطاق التقييم المنهجي فيما يتعلق بالأشكال المختلفة لوضع مفاهيم القيم
المتعددة للطبيعة ومنافعها، بما في ذلك التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها
(الناتج ٣ (د))

مذكرة من الأمانة

١- في الفقرة ٤ من الفرع الخامس من المقرر م.ح.د-١/٤، وافق الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي
للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على تقرير تحديد النطاق المتعلق بوضع
مفاهيم القيم المتعددة للطبيعة ومنافعها، بما في ذلك التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، الوارد في المرفق
السادس لذلك المقرر. وفي الفقرة ٥ من المقرر م.ح.د-٦/٥، بشأن الترتيبات المالية والترتيبات المتعلقة بالميزانية،
قرر الاجتماع العام أن ينظر في دورته السادسة، رهنأ بتوافر الأموال الكافية، في التقييم المواضيعي العالق للاستخدام
المستدام لأنواع البرية، والتقييم المنهجي العالق المتعلق بالمفاهيم المتنوعة للقيم المتعددة للطبيعة ومنافعها، والتقييم
المنهجي العالق لأنواع الغريبة الغازية.

٢- وسيدعى الاجتماع العام في دورته السادسة إلى النظر في تنفيذ التقييم المتعلق بالمفاهيم المتنوعة للقيم
المتعددة للطبيعة ومنافعها، بما في ذلك التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، استناداً إلى تقرير تحديد
النطاق المعتمد، الذي يستنسخ في مرفق هذه المذكرة دون تحرير رسمي. وقد نُقح الفرع الخامس من تقرير تحديد
النطاق، بشأن العملية والجدول الزمني، والفرع السادس، بشأن تقديرات التكاليف، بهدف مراعاة المعلومات الواردة
في مذكرة الأمانة بشأن الاعتبارات المتعلقة بالتقييمات العالقة، بما في ذلك عملية وجدول زمني وميزانية منقحة
مقترحة (IPBES/6/8).

المرفق

تحديد نطاق التقييم المنهجي فيما يتعلق بالأشكال المختلفة لوضع مفاهيم القيم المتعددة للطبيعة ومنافعها، بما في ذلك التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها (الناتج ٣ (د))

أولاً - النطاق والأساس المنطقي والمنفعة والافتراضات

ألف - النطاق

١ - تتمثل غايات التقييم المنهجي المقترح في تقييم ما يلي: (أ) وضع الأشكال المختلفة لمفاهيم القيم المتعددة للطبيعة ومنافعها، بما في ذلك التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (من حيث التوفير والتنظيم والخدمات الثقافية) بما يتوافق مع الإطار المفاهيمي للمنبر^(١)؛ و(ب) الأساليب والمنهجيات المختلفة المستخدمة لتقدير القيمة؛ و(ج) النهج المختلفة التي تقرر بالقيم وبأساليب تقديرها المتنوعة وتعمل على ربطها وتحقيق التكامل فيما بينها من أجل تقديم الدعم للسياسات وعمليات اتخاذ القرار؛ و(د) الثغرات التي تعترى المعارف والبيانات وأوجه عدم اليقين.^(٢)

باء - نطاق التغطية الجغرافية للتقييم

٢ - سيتمح التقييم إدماج عملية تقدير القيم في صنع القرارات على أي نطاق جغرافي من المحلي إلى العالمي.

جيم - الأساس المنطقي

٣ - في الوقت الحالي، من النادر أن يراعي تصميم الحوكمة والمؤسسات والسياسات اختلاف المفاهيم المتعلقة بالقيم المتعددة للطبيعة ومنافعها بالنسبة للبشر.^(٣) وتشمل مزايا مراعاة تنوع هذه القيم المتعددة وتعقيدها ما يلي: (أ) إظهار الأنواع المختلفة من القيم والنطاق الواسع للمنافع المستمدة من الطبيعة؛ و(ب) اختيار ووضع الأساليب والنهج المناسبة لتحديد القيمة؛ و(ج) تحديد ومعالجة النزاعات الكامنة التي قد تنشأ بسبب اختلاف وجهات النظر بشأن القيم وتحديد القيم؛ و(د) تمكين الأفراد والجماعات ممن لا تسمع أصواتهم في العادة أو لا تعطى اهتماماً في سياق مناقشة القيم؛ و(هـ) تقديم نظرة واسعة ومتوازنة إلى الآليات التي تساهم في إنشاء القيمة من القيم المتعددة والتي من شأنها أن توسع استخدام عمليات تحديد القيمة لتشمل نطاقات أوسع من النهج الاقتصادية الاعتيادية. وإذا نفذت عمليات تحديد القيمة بطريقة تراعي السياق، فمن الممكن أن تمثل مورداً هاماً لمجموعة من صانعي القرارات، بما في ذلك الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، ومديري النظم البيئية الأرضية والبحرية، والقطاع الخاص، يمكن تلك المجموعات من اتخاذ قرارات مستنيرة.

٤ - ولذلك، فإن إجراء تقييم نقدي لمواطن القوة والضعف في المفاهيم والمنهجيات المتعلقة بوضع الأطر المفاهيمية المتنوعة للقيم المتعددة للطبيعة (بما في ذلك التنوع البيولوجي وهيكل النظام الإيكولوجي وأدائه لوظائفه) ومنافعها (بما في ذلك خدمات النظام الإيكولوجي)، سيقدم القاعدة المعرفية التي توجه استخدام الأدوات القائمة لدعم السياسات ومواصلة تطوير مثل هذه الأدوات، وتساعد علاوة على ذلك في تقييم مصادر المعلومات المستخدمة في التقييمات، مع مراعاة الرؤى المختلفة للعالم، والتقاليد الثقافية، وأطر السياسات والظروف الوطنية. وسيأخذ التقييم في الاعتبار درجة الثقة في القيم وفي أساليب وضع القيمة.

(١) المقرر م.ح.د-٤/٢، المرفق.

(٢) باستخدام إطار المنبر للثقة الوارد في دليل المنبر المتعلق بالتقييمات (IPBES/4/INF/9).

(٣) يعرف الإطار المفاهيمي للمنبر مصطلح "الطبيعة ومنافعها للناس" ويحدد استخدام هذا المصطلح في سياق المنبر (المقرر م.ح.د-٤/٢، المرفق).

٥- وسيعتمد هذا التقييم على الدليل الأولي المنقح للتقييم المنهجي فيما يتعلق بالقيم المختلفة للطبيعة ومنافعتها^(٤). والدليل الأولي المشار إليه في الجملة السابقة، لم يجر تقييماً نقدياً للمنهجيات والأساليب المختلفة لتحديد القيمة أو كيفية القيام عند الاقتضاء بإدماج وربط تنوع القيم، أو كيف أُدخلت الرؤى والقيم المختلفة في العالم في عمليات صنع القرار، أو كيف تؤدي إلى تقييم أدوات دعم السياسات والخيارات السياسية. وهذا التقييم، الذي سيأخذ في الاعتبار أيضاً التجارب المستفادة أثناء التقييم الإقليمي والمواضعي، ستتبع عنه المبادئ التوجيهية العملية المنقحة.

٦- وسييسر التقييم، والمبادئ التوجيهية المنقحة، الاضطلاع على نحو متسق بتقييمات المنبر وأنشطته الأخرى. ومن شأن التقييم والمبادئ التوجيهية المنقحة أن تيسر أيضاً أعمال التقييمات الوطنية ووضع وتنفيذ السياسات الوطنية والدولية ويشمل ذلك الأعمال التي تتعلق بأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.

٧- وقد يؤدي التقييم إلى تحفيز تطوير الأدوات والمنهجيات الرامية إلى إدماج مزيج مناسب من القيم الفيزيائية-الحيوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والكلية (بما في ذلك قيم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية) في صنع القرار عن طريق طائفة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومديري النظم الإيكولوجية، والقطاع الخاص. وسيعمل بحث القيم الفيزيائية-الحيوية وفقاً للدليل الأولي، على الاعتراف بها ولكنه لن يشمل إجراء تقييم مفصل لآليات الصلات بين عمليات النظم الإيكولوجية ووظائفها وتقديم المنافع للناس، الأمر الذي سيكون موضوع تقييمات أخرى للمنبر.

٨- وسينطبق هذا النشاط بشكل مباشر على أنشطة المنبر. وسيساعد على تحديد الثغرات المتعلقة بالموضوع في مجالات المعارف، بما في ذلك المعارف العلمية، والمعارف الموجودة لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك الثغرات في وضع السياسات العملية وفي الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، سيسلط الضوء على النهج والأساليب، بما في ذلك السيناريوهات والنماذج، التي تفيد بوجه خاص للاعتراف بالأشكال المختلفة لوضع مفاهيم القيم المتعددة للطبيعة ومنافعها، وللربط بين هذه الأشكال.

٩- وسيبنى التقييم على الاعتراف باختلاف الخصوصيات الثقافية لمختلف الآراء والتصورات والنهج المختلفة لرؤية العالم من أجل تحقيق نوعية جيدة للحياة في سياق الإطار المفاهيمي للمنبر.

دال - الافتراضات

١٠- سينفذ هذا العمل فريق متعدد الاختصاصات من الخبراء في خلفيات علمية مختلفة تشمل جملة أمور منها علم الإنسان، والبيولوجيا، وعلوم الاتصال، والإيكولوجيا، والاقتصاد، وعلوم البيئة، والجغرافيا، والقانون، والفلسفة، والعلوم السياسية، وتنفيذ السياسات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والمجالات ذات الصلة في التحريات متعددة التخصصات، وكذلك أصحاب المصلحة والمختصين المعنيين بقرارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (مثلاً الأعمال التجارية والحكومات والمنظمات غير الحكومية) بالإضافة إلى أصحاب المعارف الأصلية والمحلية الذين ينتمون لمجموعة من التقاليد الثقافية. وستقوم الحكومات وأصحاب المصلحة في المنبر بترشيح هؤلاء الخبراء، وسيختارهم فريق الخبراء المتعدد التخصصات وفقاً للإجراءات المتبعة من أجل إعداد نواتج المنبر، وسيعتمدون في عملهم على المبادرات الحالية والجارية ذات الصلة (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠).

(٤) انظر الوثيقة IPBES/4/INF/13.

ثانياً - المخطط العام للتقييم

١١- سيتألف التقييم من موجز لصانعي القرارات وستة فصول في كل منها موجز تنفيذي للاستنتاجات والرسائل الرئيسية ذات الأهمية الأكبر لصانعي القرارات.

١٢- الفصل ١ سيتألف من مقدمة توضح أهمية الأشكال المختلفة لوضع مفاهيم القيم المتعددة للطبيعة ومنافعها بالنسبة للحكومة والتصميم المؤسسي والسياساتي في السياقات المختلفة لصنع القرارات، والصلات الواضحة مع الأطر المفاهيمية. ويقدم الفصل أيضاً توضيحاً لكيفية استخدامه فيما يتصل مع فهرس المنبر لأدوات ومنهجيات الدعم السياساتي^(٥) (الناتج ٤ (ج)).

١٣- وسيقيم الفصل ٢، وفقاً للإطار المفاهيمي والدليل الأولي للمنبر، تغطية الأشكال المختلفة لوضع مفاهيم القيم المتعددة المتعلقة بالطبيعة ومنافع الطبيعة للناس. وسيستخدم التقييم المؤلفات العلمية، بوسائل منها مثلاً الاستعراضات المنهجية، والتحليلات التجميعية. وسيستفيد التقييم أيضاً من الدراسات الإفرادية النوعية المرتبطة بالمعارف الأصلية والمحلية، وكذلك من الجانب العملي لوضع السياسات من جملة مصادر أخرى للمعلومات. وسيحدد هذا العمل الطريقة التي أدخلت بها الأساليب المختلفة لرؤية العالم وما ترتبط به من أنواع القيم المختلفة في سياقات اتخاذ القرارات. ووفقاً للإطار المفاهيمي والدليل الأولي للمنبر، ستركز القيم التي يتم النظر فيها على الطبيعة ومنافع الطبيعة للناس، والنوعية الجيدة للحياة، وستكون جوهرية وأساسية (بما في ذلك قيم الاستخدام وعدم الاستخدام، وقيم الميراث، وقيم الخيارات) وتمثل أيضاً عملاً علائقية. وسينظر التقييم في جملة أمور منها القيم ذات العلاقة في حالات عدم التيقن وحالات مخاطر الأحداث الكارثية.

١٤- والفصل ٣ سيقم أساليب ومنهجيات مختلفة لتقدير القيمة، بما في ذلك (أ) الأساليب والمنهجيات الفيزيائية - الحيوية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والصحية والكلية (بما في ذلك تلك الموجودة لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية)، و(ب) منهجيات الإدماج والربط لأنواع المختلفة من القيم. وسيجري أيضاً بحث منظور الجنسين المختلفين والأجيال المختلفة. وسيعتمد الفصل على استعراض واسع النطاق للأساليب والمنهجيات التي طبقت في مصادر المعلومات المتخصصة المختلفة. وسيسلط الضوء على هذه الأساليب والمنهجيات التي تسمح بتوضيح منهجيات التقييم المختلفة والتكامل والربط فيما بينها، والاعتراف بالاختلافات الجوهرية بين نهج تقدير القيمة بالنظر إلى اختلاف طرق رؤية العالم واختلاف نظم المعارف. وجزء من ذلك سيتمثل في بحث الكيفية التي تساعد بها الطرق والمنهجيات المختلفة في الاعتراف بنواحي التعارض والتآزر والمعاوضة المحتملة بين القيم التي تمثلها الجوانب المختلفة للطبيعة لمختلف أصحاب المصلحة والقطاعات وفي التعامل مع تلك النواحي. وسيتم تحديد النواتج الرئيسية ولا سيما تلك المتعلقة بتقييم الروابط بين الأنواع المختلفة للقيم وفقاً للطرق المختلفة لرؤية العالم، وتلك التي تربط بين الطبيعة ومنافع الطبيعة والنوعية الجيدة للحياة.

١٥- والفصل ٤، سيقم من الناحية الكمية والنوعية النتائج الرئيسية والدروس المستفادة المستمدة من منهجيات وأساليب تحديد القيم التي جرت تغطيتها في الفصلين ٢ و٣، بالنسبة لعملية صنع القرارات ووضع السياسات على المستويات المختلفة وفي سياقات مختلفة (بما في ذلك المجتمع، والقطاعات الخاص والعام). وسيتيح ذلك تحديد الطرق الأكثر استخداماً والطرق التي يمكن استخدامها بفعالية في إطار قيود متنوعة (على سبيل المثال، القيود المرتبطة بالتمويل أو الزمن) من أجل ربط الأشكال المختلفة لوضع مفاهيم القيم المتعددة للطبيعة ومنافعها مع الحكومة وتصميم المؤسسات والسياسات. وسيقوم الفصل أيضاً بتقييم وتفسير كيفية تعامل الأساليب والنهج

(٥) انظر الوثيقة IPBES/4/INF/14.

المختلفة لتحديد القيمة مع قدر متنوع من القيم الاجتماعية المشتركة بما في ذلك تلك المرتبطة بمفاهيم مختلفة للإنصاف ضمن الجيل وبين الأجيال (بما يشمل الجوانب المتعلقة بالإجراءات والاعتراف والتوزيع) فضلاً عن الآثار في المجال المنهجي لمعالجة مسألة الإنصاف بين الجهات الفاعلة الاجتماعية التي تولي قيماً مختلفة لكيان ما (الطبيعة ومنافعها في هذه الحالة)، حتى عند الاتفاق على أنواع القيم التي تبني عليها عملية تحديد القيمة. وستولى أهمية خاصة لتلك الوسائل التي اعتبرها صانعو القرار ناجحة في سياقات معينة، أو في مجالات محددة مكانية أو زمانية أو مجالات محددة للمنظمات الاجتماعية. وستحدد النتائج الرئيسية ولا سيما تلك المتعلقة بتحديد أدوات الدعم السياساتي من قبيل السيناريوهات والنماذج، كما ستحدد النهج الأخرى التي أثبتت نجاحها. وسينظر الفصل أيضاً في الكيفية التي أدمجت بها حسابات النظم الإيكولوجية في السياسات الوطنية وفي نظم المحاسبة والإبلاغ وكذلك في المعايير المحاسبية ذات الصلة، حسب ما يلائم الظروف الوطنية. وسيقدم أيضاً معلومات نوعية وكمية عن الكيفية التي تم التعامل بها مع إدراج القيم المتنوعة في سياقات صنع القرار في كافة النواحي التالية: (أ) المجالات المكانية، (ب) المجالات الزمانية، (ج) مجالات التنظيم الاجتماعي، (د) أنواع أصحاب المصلحة والتنوع بين البشر، وكيفية تأثر القيم التي تجازف بها عملية صنع القرار بالآثار الناتجة عن الأمور التالية: (أ) التغير البيئي، (ب) التغير الاجتماعي والتعلم الاجتماعي، (ج) علاقات القوى، (د) والإدماج والتفويض، و(هـ) المؤسسات، سواء الرسمية منها وغير الرسمية. وعلاوة على ذلك سيتم التعرف على فرص اتخاذ القرارات الناجمة عن الأخذ بالدروس المستفادة.

١٦- والفصل ٥ سيسلط الضوء على الثغرات في المعارف والبيانات وعلى أوجه عدم اليقين بالنسبة لربط وتكامل الأشكال المختلفة لوضع مفاهيم القيم المتعددة للطبيعة ومنافعها للناس مع الحوكمة ومع التصميم المؤسسي والسياساتي المتعلق بوضع السياسات وصنع القرارات. وسيركز على ما يلي: (أ) أنواع الأشكال المفاهيمية الموضوعية لقيمة الطبيعة ومنافعها للناس التي لم تعالج صراحة أو لم تدرج صراحة في عملية صنع القرار؛ (ب) أنواع نهج تحديد القيمة التي لم يجر تطويرها بشكل كافٍ أو لم تدرج صراحة في عملية صنع القرار، وكذلك جوانب تفصيلها وتكاملها والربط بينها؛ (ج) التحديات التي تعيق إدماج الأشكال المختلفة لوضع مفاهيم القيم المتعددة للطبيعة ومنافعها للناس في مجموعة من سياقات صنع القرارات ووضع السياسات على مستويات مختلفة فضلاً عن آثارها بالنسبة للاستدامة، و(د) الآثار المترتبة بالنسبة لأصحاب المصلحة المختلفين وذلك نتيجة لتطبيق مجموعة فرعية من القيم بدلاً من المجموعة الكاملة للقيم المعنية الفيزيائية-الحيوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والكلية (بما في ذلك القيم الموجودة لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية) عندما توضع هذه القيم على المحك.

١٧- والفصل ٦ سيلقي الضوء على احتياجات بناء القدرات والخطوات المطلوبة للاستجابة لتلك الاحتياجات، بما في ذلك القدرات اللازمة للأخذ بالسياسات ووضعها وتنفيذها. وسيستفيد من النتائج التي تم التوصل إليها في الفصول السابقة ويركز على أنواع بناء القدرات اللازمة من أجل ما يلي: (أ) الاعتراف الصريح بالأشكال المختلفة لوضع مفاهيم قيم الطبيعة ومنافعها؛ (ب) الأنواع المختلفة لأساليب ومنهجيات تحديد القيمة التي تلزم لبياناتها؛ و(ج) إدراجها الصريح في عمليات صنع القرارات ووضع السياسات على المستويات المختلفة وفي مختلف السياقات.

ثالثاً - المعلومات الأساسية التي يتعين تقييمها

١٨- سيجري تقييم جميع مصادر المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك مواد استعراض الأقران، والمنشورات غير الرسمية، ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

رابعاً - الهيكل التشغيلي

١٩- سيتألف الهيكل التشغيلي من وحدة للدعم التقني (تتألف على الأقل مما يعادل وظيفة لموظف متفرع من الفئة الفنية، ووظيفة لموظف إداري متفرغ). وسيقوم فريق الخبراء المتعدد التخصصات باختيار ٢ أو ٣ من الرؤساء المشاركين، و٦٠ مؤلفاً و١٢ من المحررين المراجعين، وفقاً للإجراءات المتعلقة بإعداد نواتج المنبر. وينبغي أن تثبت قدرات الرؤساء المشاركين ووحدة الدعم التقني على كفاءة التواصل بين جميع التخصصات والقطاعات، فضلاً عن إدماج الأنواع المختلفة من المعارف الموجودة لدى المشاركين.

٢٠- وسيكون الرؤساء المشاركون من خلفيات علمية مختلفة، أي من المجالات الفيزيائية/الحيوية وعلوم الاجتماع والعلوم الإنسانية، ويتمتعون بخبرات قوية في إدماج تنوع قيم الطبيعة ومنافعها. وسيشارك في كل فصل مؤلفان أو ثلاثة من المؤلفين الرئيسيين المعيّنين بالتنسيق، و٧ أو ٨ مؤلفين رئيسيين، وأثنان من المحررين المراجعين. وسيكون الخبراء من الأوساط الأكاديمية ومجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين وحملة معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل ضمان تغطية واسعة النطاق للرؤى المختلفة للعالم. وسيغطي المؤلفون مناطق الأمم المتحدة الخمس، ومجموعة من التخصصات، وسيُدعون إلى أخذ مبادرة القيادة لأقسام مختلفة في كل فصل.

٢١- وستتألف لجنة الإدارة من وحدة الدعم التقني والرؤساء المشاركين ومؤلف رئيسي واحد معني بالتنسيق لكل فصل، فضلاً عن عضوين من أعضاء الفريق وعضو واحد من أعضاء المكتب.

خامساً - العملية والجدول الزمني

٢٢- ترد في الوثيقة IPBES/6/8 بشأن التقييمات العالقة عملية وجدول زمني منقحان مقترحان لإعداد تقرير التقييم، بما في ذلك الإجراءات والمعالم الأساسية والترتيبات المؤسسية، مع مراعاة الدروس المستفادة من التقييمات المنجزة والجارية.

سادساً - تقديرات التكاليف

٢٣- ترد تقديرات منقحة للتكاليف خاصة بهذا التقييم في الوثيقة IPBES/6/8، وقد أُخذت في الاعتبار في الوثيقة IPBES/6/9 بشأن الترتيبات المالية والترتيبات المتعلقة بالميزانية للمنبر.

سابعاً - الاتصال والتوعية

٢٤- سيُنشر تقرير التقييم وموجزه الذي يخص مقرري السياسات وسيتاح موجز مقرري السياسات بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وستتاح التقارير للاطلاع على الموقع الشبكي للمنبر (www.ipbes.net). وطبقاً لاستراتيجية الاتصالات الخاصة بالمنبر، سيتم تحديد المنتديات الدولية ذات الصلة لكي تعرض عليها نتائج التقرير وموجز مقرري السياسات. ويمكن لهذه المنتديات أن تشمل الندوات والاجتماعات المنعقدة على الصعيد الوطنية والدولية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وكذلك تلك التي تعدها كيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

ثامناً - بناء القدرات

٢٥- سيتم تنظيم أنشطة بناء القدرات طبقاً لخطة التنفيذ التي وضعتها فرقة العمل المعنية ببناء القدرات (مثلاً برنامج الزمالات).